

## قانون رقم ٨ لسنة ١٩٨٥

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٨٠  
بفرض رسم إضافي لدور المحاكم

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

### (المادة الأولى)

يستبدل بنص المادتين (١) ، (٣) من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٨٠ بفرض رسم إضافي لدور المحاكم ، النصان التاليان :

”مادة ١ - يحصل رسم إضافي على صحف الدعاوى والأوراققضائية في المحاكم وعلى أعمال الشهر العقاري والتوثيق طبقاً للجدول المرفق بهذا القانون ، وتحصل حصيلة هذا الرسم لإنشاء وصيانة وتأثيث دور المحاكم والشهر العقاري واستراحات رجال القضاء والعناية بها ” .

”مادة ٣ - ينشأ صندوق يسمى ”صندوق أبنية دور المحاكم والشهر العقاري“ تكون له الشخصية الاعتبارية ويتبع وزير العدل ، وتحصل له حصيلة الرسم المنصوص عليه في المادة (١) وما يتقرر من موارد أخرى ” .

### (المادة الثانية)

يستبدل بالبند سادساً ”الشهر العقاري والتوثيق“ من الجدول المرفق بالقانون رقم (٩٦) لسنة ١٩٨٠ المشار إليه ، البند سادساً المرفق بهذا القانون .

### (المادة الثالثة)

تضاف إلى المادة (٥) من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٨٠ المشار إليه فقرة أخيرة نصها ما يلي :

”كما يجوز له إصدار قرار تخصيص ، لا يزيد على ٥٪ من حصيلة الرسم الإضافي على أعمال الشهر العقاري والتوثيق المنصوص عليها في البند سادساً من الجدول المشار إليه في هذا القانون

وذلك لصرف حواجز العاملين بمصلحة الشهر العقاري والتوثيق وفقاً لقرار وزير العدل في هذا الشأن لتمويل الخدمات الصحية والاجتماعية لهم ولأسرهم من خلال صندوق ينشأ بوزارة العدل لهذا الغرض ويصدر بتنظيمه وقواعد الإتفاق منه قرار من وزير العدل .

(المادة الرابعة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، وي العمل به بعد ثلاثة أيام من اليوم التالي لتاريخ نشره .

يعتمد هذا القانون بختام الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٧ شعبان سنة ١٤٠٥ (١٦ مايو سنة ١٩٨٥ )

**صحيحة ميلود**



ملاحظات	نثاث الرسم الإضافي	نوع الورقة
	ملزم جندي	
عن كل طلب صورة .	٢	٧ - الصور الكتابية من السجلات والإشهادات وغيرها .. .. .. .. .. .. .. ..
عن كل طلب صورة .	٢	٨ - الصور الفوتوغرافية من السجلات والإشهادات
عن كل طلب .	٢	٩ - الملخصات ... ... .. .. .. .. .. ..
» »	٢	١٠ - الترجمة ... .. .. .. .. .. .. ..
» »	٢	١١ - إشهاد بتوكيل أو عزل من الوكالة .. ..
» »	٢	١٢ - طلب كشف نظري إذا كان المطلوب محددا
عن كل تأشيرة .	٢	١٣ - طلب كشف نظري إذا كان المطلوب غير محدد .. .. .. .. .. .. .. ..
إذا كانت قيمة الدين لا تزيد على ألف جنيه،	٤	١٤ - طلب التأشير بفتح أو قفل الدفاتر التجارية أو قفل الحساب .. .. .. .. .. .. .. ..
إذا زادت على ألف جنيه إلى خمسة آلاف جنيه.	١٢	١٥ - طلب كشف تحديد .. .. .. .. .. .. ..
إذا زادت على ذلك .	٢٠	١٦ - اختصاصات الدائنين بعقارات مدينيهم ..
		١٧ - الإشهادات الأخرى غير المشار إليها فيما تقدم والتي لا يستحق عليها رسم نسبي .. .. ..
		١٨ - أوصاف التقدير .. .. .. .. .. .. ..